



دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠٢١

متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩
بالشراكة مع اليونسف

رقم ٤



تم إعداد هذا الكتيب بالشراكة بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
بوزارة المالية ومؤسسة يونيسف مصر لأغراض المشاركة المجتمعية.
جميع المعلومات الواردة في هذا الكتيب تحت مسؤولية وزارة المالية
باعتبارها المصدر الأساسي لمخصصات الموازنة العامة للدولة للعام
المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

المحتويات

رقم
الصفحة

٤

المقدمة

٤

ما الجديد فى موازنة هذا العام ؟

٩

كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة فى ضوء
تحديات فيروس كورونا؟

١٥

زيادة مخصصات الإنفاق على التنمية البشرية وفى
قطاعات مرتبطة بالطفل

١٩

الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

٢٠

جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات
قطاع الأعمال العام

المقدمة

1

تهدف هذه الوثيقة إلى تعريف المواطنين بمخصصات الموازنة العامة للدولة التي تم عرضها في البيان المالي المنشور من قبل وزارة المالية بعد ارسال تقديرات الموازنة إلى البرلمان لمناقشتها في نهاية مارس وقبل اعتماد الموازنة والموافقة عليها في نهاية يونيو؛ وذلك لتعزيز الشفافية المالية واستخدامها لأغراض المشاركة المجتمعية خاصة من خلال آلية الموازنة التشاركية. ويتضمن التقرير عرض الجهود التي اتخذتها وزارة المالية في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وإلقاء الضوء على أهم بنود الإنفاق على القطاعات التي تؤثر على جودة حياة الأطفال، والتنمية البشرية بشكل عام.

ما الجديد في موازنة هذا العام ؟

2

تركز موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ على مساندة النشاط الإقتصادي وتحقيق نمو شامل ومستدام ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، كما تتضمن عدد من الإجراءات الإصلاحية غير المسبوقة وتخصيص حزمة مالية تحفيزية بقيمة ١٠ مليار جنيه لتمويل خطة الدولة لمواجهة تداعيات فيروس «كورونا»، وتعتبر تلك الحزمة هي الأكبر في تاريخ مصر منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. وتهدف الحزمة إلى تقديم العديد من التيسيرات الداعمة للمواطنين وللقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً وتسريع عملية التعافي الاقتصادي من آثار جائحة فيروس كورونا. وذلك بالتزامن مع القطاع الخاص كشريك أساسي في التصدي للأزمة والحفاظ على حياة المواطنين.

جدير بالذكر أنه تم اعداد موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ظل تفشي جائحة كورونا وتأثيراتها المتزايدة والمتلاحقة التي ادت الى تأثير كبير ومستمر في الاوضاع والاقتضيات الاقتصادية والمالية. ولهذا فقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة التي أرسلت لمجلس النواب الموقر في نهاية مارس ٢٠٢٠ التزاماً بنصوص الدستور المصري كما هي الى حد كبير ودون تغيير لحين إستشراف ووضوح الرؤية بحيث يتم إعادة تقدير الموقف بعد الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ثم إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق الكامل مع مجلس النواب.

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)

مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	
١,٢٨٨.٨	١,١٣٤.٤	٩٤١.٩	٨٢١.١	إجمالي الإيرادات
٩٦٤.٨	٨٥٦.٦	٧٣٦.١	٦٢٩.٣	الضرائب
٢.٢	٣.٨	٢.٦	٣.٢	المنح
٣٢١.٨	٢٧٤.٠	٢٠٣.٢	١٨٨.٦	الإيرادات الأخرى
١,٧١٣.٢	١,٥٧٤.٦	١,٣٦٩.٩	١,٢٤٤.٤	إجمالي المصروفات
٣٣٥.٠	٣٠١.١	٢٦٦.١	٢٤٠.١	الأجور و تعويضات العاملين
١٠٠.٢	٧٤.٩	٦٢.٤	٥٣.١	شراء السلع والخدمات
٥٦٦.٠	٥٦٩.١	٥٣٣.٠	٤٣٧.٤	الفوائد
٣٢٦.٣	٣٢٧.٧	٢٨٧.٥	٣٢٩.٤	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
١٠٥.٠	٩٠.٤	٧٧.٦	٧٤.٨	المصروفات الأخرى
٢٨٠.٧	٢١١.٢	١٤٣.٣	١٠٩.٧	شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)
-٤٢٤.٤	-٤٤٠.١	-٤٢٨.٠	-٤٢٣.٣	العجز/الفائض النقدي
٧.٧	٥.٠	٢.٠	٩.٣	صافي حيازة الأصول المالية
-٤٣٢.١	-٤٤٥.١	-٤٣٦.٠	-٤٢٣.٦	العجز/الفائض الكلي
-٦.٢%	-٧.١%	-٨.٢%	-٩.٥%	نسبة العجز/الفائض النقدي للنتاج المحلي (%)
-٦.٣%	-٧.٢%	-٨.٢%	-٩.٧%	نسبة العجز/الفائض المالي الكلي للنتاج المحلي (%)
٢.٠%	٢.٠%	٢.٠%	٠.١%	نسبة العجز أو الفائض الأولي للنتاج المحلي (%)

أهم الإجراءات الإصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

زيادة المخصصات
المالية الموجهة
للإنفاق على
الاستثمارات، الصيانة،
دعم الصادرات،
والبنية التحتية

استهداف زيادة
حصيلة الضرائب من
جهات غير سيادية
كنسبة من الناتج
بمتوسط سنوي قدره
نحو ٠,٥% من الناتج
المحلي

زيادة مخصصات
الإنفاق على التعليم
والصحة والتنمية
البشرية

تخصيص ٣,٥ مليار
جنيه لتوصيل الغاز
الطبيعي لنحو ١,٢
مليون وحدة سكنية

توسيع القاعدة
الضريبية، وزيادة
التحصيل الضريبي،
بالإضافة إلى تطبيق
إجراءات يمكن
المنظومة الضريبية

زيادة كفاءة
الجهاز الإداري
للدولة بالتوازي مع
الإصلاحات الاقتصادية
والتطور التكنولوجي

تخصيص ٥,٧ مليار
جنيه لتمويل اسكان
محدودي الدخل

التسعير السليم
للسلع والخدمات

التوسع في تطبيق
موازنة البرامج والأداء
لمراقبة فاعلية
الأداء وتحقيق أكبر
استغلال ممكن
لموارد الدولة

إستكمال جهود
ترشييد وإعادة ترتيب
أولويات الإنفاق العام،
والتحول من الإنفاق
الجاري إلى الإنفاق
الرأسمالي المنتج

أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢١

زيادة إجمالي المصروفات العامة لتصل إلى

١,٧١٣,٢ مليار جنيه

جنيه بمعدل نمو قدره

٨,٨٪.



١٣٦,٦٪ زيادة في مخصصات المياه.

٤٦,٢٪ زيادة في دعم الإسكان الاجتماعي.



٣٣,٧٪ زيادة

في إجمالي الإنفاق على شراء السلع والخدمات.

٢٦,٤٪ زيادة

في الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة.



زيادة مخصصات التغذية (وتشمل التغذية المدرسية)
بنسبة **١٨,٤٪**.



زيادة مخصصات النقل الجماعي بنسبة **١٥,٦٪**.

زيادة مخصصات صندوق تنمية الصادرات بنسبة **١٦,٧٪**.



زيادة الأجور بنسبة **١١,٣٪**.

زيادة قدرها **١٢٪** لدعم التأمين الصحي وعلاج غير القادرين
على نفقة الدولة، بالإضافة إلى مخصصات الأدوية.



زيادة قدرها **٢,٧٪** في مخصصات الدعم النقدي (معاش
التضامن الإجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة).

كيف تم اعداد موازنة هذا العام خاصة فى ضوء تحديات فيروس كورونا؟

٣



تسعى الحكومة المصرية وبمساعدة جميع الجهات الوطنية إلى الحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الإقتصادى المطبق بداية من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ والتي ساهمت فى زيادة القدرة المالية والمرونة للموازنة، وحيث أنه قد تزامن توقيت إعداد مشروع موازنة ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بأحداث وظروف استثنائية تتمثل فى تفشي جائحة كورونا وتأثيرها السلبي والسريع على جميع إقتصادات الدول وصحة المواطنين، إلا أن البرنامج كان بمثابة السند لتخطي هذه الازمة بأقل ما يمكن من الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافي لقطاع الصحة والقطاعات الإنتاجية والتصدير والفئات الأكثر احتياجاً للحفاظ على حياة المواطنين وبشكل يمكن إقتصادنا وبلدنا من التعافى السريع لاستكمال مسيرة التنمية.

كيف سيساهم كل من المواطنين والقطاع الخاص فى التصدي لمواجهة جائحة فيروس كورونا؟

قامت الحكومة المصرية بفرض إجراءات وقائية لاحتواء انتشار وباء كورونا مستندة على الإجراءات المعلنة من قبل منظمة الصحة العالمية، ويعتبر المواطن المصرى شريك أساسى فى التصدي للأزمة من خلال إنترامه بكافة الإجراءات الوقائية التى فرضتها الحكومة للحفاظ على حياة الملايين والحد من انتشار الفيروس، كما يأتى دور القطاع الخاص ليس فقط فى توفير فرص عمل حقيقية جديدة ولكن أيضا دوره فى الحفاظ على مكتسبات الإصلاح الإقتصادى وبمساعدة الحكومة بالإلتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية لعودة دوران عجلة الإنتاج سريعاً.

كيف تتعامل الحكومة المصرية مع تداعيات انتشار فيروس كورونا، وما مدى تأثير ذلك على المواطن في ضوء موازنتي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠؟

١٠٠ مليار جنيه مصري

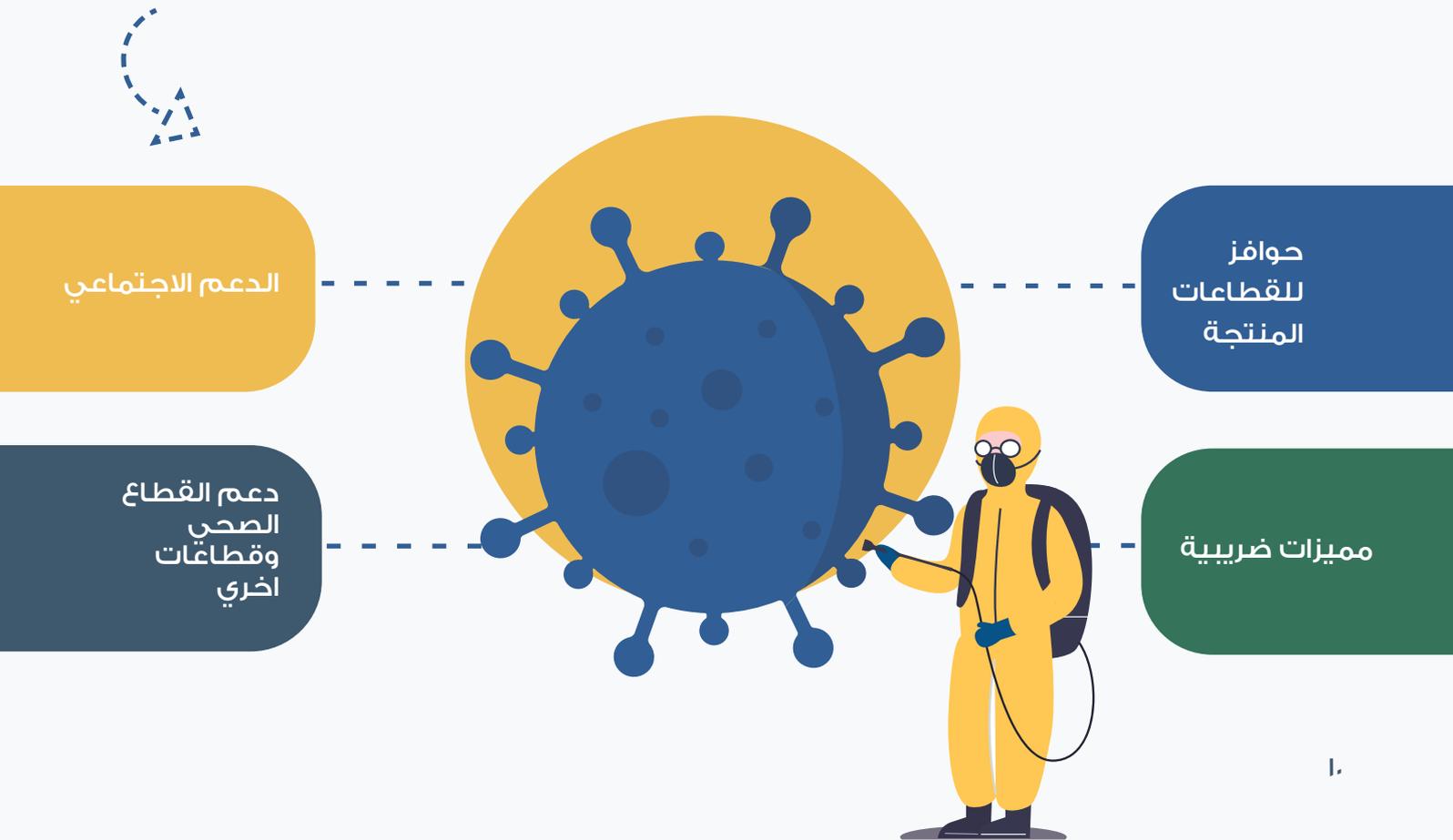
خصصته الحكومة المصرية لدعم الخطة الرئاسية الشاملة المعتمدة والتي تهدف إلى ما يلي:



أعلنت الحكومة في أوائل مايو ٢٠٢٠ أن

٦٣ مليار من أصل الـ ١٠٠ مليار

قد تم تخصيصها بالفعل لتغطية بعض الالتزامات العاجلة للنواحي التالية:



رفعت وزارة التضامن الإجتماعي عدد الأسر المستفيدة من برامج معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة بنحو **١٤٢,٠٠٠ أسرة** ليصل إجمالي المستفيدين نحو ٣,٦ مليون مواطن.



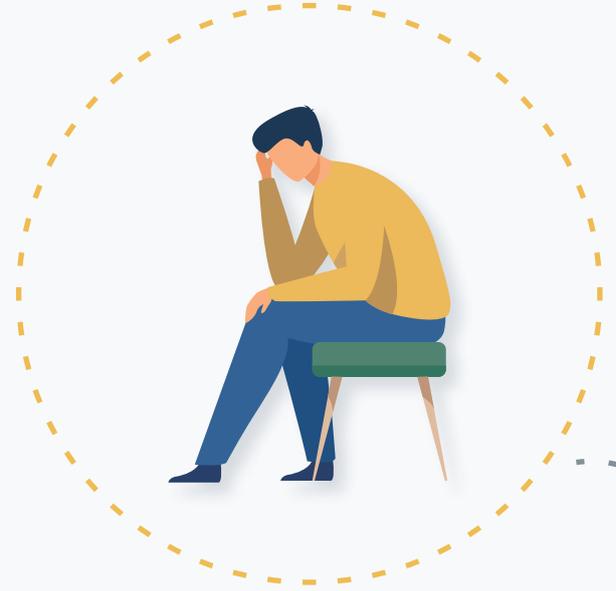
صرف تعويضات بمبلغ **٥٠٠ جنيه** على ثلاث شهور بإجمالي ١٥٠٠ لمساعدة العمالة غير المنتظمة.

زيادة المبالغ الشهرية المخصصة لقيادات المجتمع النسائي في المناطق الريفية من **٣٥٠ جنيه إلى ٩٠٠ جنيه شهرياً.**



في إطار تعاون الدولة مع الجهات غير الحكومية يقوم بنك الطعام المصري بالتعاون مع إدارات المحافظات ووزارة التضامن الاجتماعي بتوزيع الحصص الغذائية على المحافظات المختلفة.

المميزات الضريبية / خفض التكاليف



رفع حد الإعفاء الضريبي من
٨,٠٠٠ الى ١٥,٠٠٠ جنيه سنوياً.

إقرار إعفاء شخصي بقيمة
٩,٠٠٠ جنيه سنوياً.
للعاملين لدى الغير (الموظفين) الذين
يبلغ دخلهم السنوي ٢٤,٠٠٠ جنيه او
أقل.



استحداث شريحة ضريبية مخفضة

استحداث شريحة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥٪
لأصحاب الدخل الأقل من
٣,٠٠٠ جنيه سنوياً بدلاً من ١٠٪.





توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى
٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية
لخفض تكاليف المصنعين.

خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق
والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلوواط ليبلغ
١,٠٨ جنيه للكيلوواط
مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند
مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣ - ٥ أعوام.



بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء
المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة
والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل
الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في
القطاع السياحي.

الحوافز والعلاوات

٥٠ مليار جنيه

لمبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل
بحد أقصى ٢٠ سنة يتم توجيهها للتمويل
العقاري من خلال البنوك بسعر عائد ١٠٪.



كيف سيتكاتف الجميع من داخل الاقتصاد المصري وخارجه فى التصدى لفيروس كورونا؟

لقد ساعدت مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق منذ عام ٢٠١٦ فى زيادة القدرة المالية والمرونة للموازنة العامة للدولة، مما ساعد على إستمرار ثقة مؤسسات المجتمع الدولي والتصنيف الإئتماني فى الإقتصاد المصري وثقتها فى قدرته على التصدي لمواجهة الأزمات ودعم المؤسسات الدولية ومساندتها للإقتصاد المصري.

كما نسعى لمزيد من التحول للإقتصاد الرقمي والسعي نحو تطبيقه فى الموازنة والتحصيل الضريبي والجمركي، بالإضافة إلى ذلك فقد انتهجت الحكومة المصرية سياسات استباقية وحرمة تحفيزية لمواجهة الأزمة ومساندة القطاعات الإنتاجية المتضررة والمصدرين، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى كما يلي:

• تخفيف العبء الضريبي على القطاعات المتضررة بإجراء تسوية للمتأخرات الضريبية المستحقة على الممولين مقابل سداد ١-٥% فقط من قيمة المتأخرات الضريبية،

• تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع المتضررة لمدة ٣ شهور.

• إسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور على كافة المنشآت السياحية والفندقية، وتأجيل سداد كافة المستحقات على تلك المنشآت لمدة ٣ شهور.

• توفير نحو ١١ مليار جنيه لدعم القطاع الصحي وصرف مكافآت تشجيعية للأطعم الطبية والعاملين بمنافذ الحجر الصحي ومستشفيات العزل والمعامل المركزية وفروعها بالمحافظات وفرق العمل المركزية ومعاونيهم وفرق الترصد الوبائي وهيئة الإسعاف.

• تحبير ٣ مليارات جنيه للعمالة غير المنتظمة.

• ضخ ٣ مليارات جنيه خلال الفترة من أبريل إلى يونيو لدعم صندوق تنمية الصادرات لتوفير سيولة إضافية للمصدرين.

• تحبير تمويل بـ ٥ مليارات جنيه لدعم قطاعي السياحة والطيران المدني.

• زيادة الاستثمارات الحكومية بـ ١٠ مليارات جنيه إضافية لسداد مستحقات المقاولين والموردين.

زيادة مخصصات الانفاق على التنمية البشرية وفى قطاعات مرتبطة بالطفل

٤

تتضمن موازنة ٢٠٢٠ زيادة مخصصات الانفاق على قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية التي لها عائد مباشر على الأطفال، وتتوافق البيانات المعروضة فى كل وثائق الموازنة المبدئية مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و ٢١ و ٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (مادة ١٨)، وقطاع التعليم ما قبل الجامعى ٤٪ (مادة ١٩)، والتعليم الجامعى ٢٪ (مادة ٢١)، والبحث العلمى ١٪ (مادة ٢٣).^٢

قطاع الصحة

(يمثل الانفاق على الصحة ١٥٪ من إجمالي الموازنة بما يعادل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

تم زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولتغطية تكلفة التأمين الصحي والأدوية وحوافز أعضاء القطاع الصحي وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة تبلغ مخصصات الصحة ٢٥٨,٥ مليار جنيه بزيادة ٨٣,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٧٪ عن العام المالي السابق، وتشمل ما يلي:



زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة.



استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل والتوسع فيه متضمناً غير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي.



تمويل الهيئة العامة للرعاية الصحية.



زيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحي.

حيث يشمل الإنفاق لتلك القطاعات مايلي:

١. إنفاق الهيئات الإقتصادية وبعض الشركات على كل من التعليم والصحة والبحث العلمى.
٢. إعادة توزيع إنفاق بعض الجهات على مجالات التعليم والصحة والبحث العلمى على الرغم من تبعية تلك الجهات إدارياً لوزارات وجهات أخرى مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والتأمين الصحي الشامل والبرامج الخاصة به، وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال مدارس هيئة المجتمعات العمرانية فى المدن الجديدة.
٣. يتم إضافة نصيب أعباء خدمة الدين لكل قطاع على حدة من إجمالي الاستدانة التي قامت بها وزارة المالية خلال السنوات السابقة للصرف على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمى.

التعليم

(يمثل الإنفاق على التعليم ٢١٪ من اجمالي الموازنة بما يعادل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
تبلغ مخصصات التعليم ٣٦٣,٦ مليار جنيه بزيادة ٤٦,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,٨٪ مقارنة
بموازنة العام السابق مع التركيز على التعليم الفني وبناء قدرات المعلمين.



المبادرات المقترحة بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٠ لقطاعات
الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والتضامن الاجتماعي

اسم الجهة	إجمالي الإنفاق (بالمليار جنيه)
مبادرات وزارة الصحة والسكان منها؛ (صحة المرأة، المبادرة الرئاسية للمستشفيات النموذجية، الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة، علاج الفشل الكلوي، منع انتشار العدوى من الأم الحامل إلى الجنين، أمراض حديثي الولادة ووقاية الأطفال من الأمراض المزمنة، توفير الأمصال واللقاحات والأدوية الخاصة بالصحة العامة، العلاج على نفقة الدولة، الصحة النفسية).	١٦,٣
مبادرات وزارة التربية والتعليم مبادرة تحسين أوضاع المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول و الثاني الابتدائي.	١,٥
مبادرات وزارة التعليم العالي مبادرة تحسين أوضاع هيئة التدريس بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية.	١,٥
مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة وبرنامج معاش الضمان الاجتماعي (لعدد ٣,٤ مليون أسرة).	١٩
اجمالي المبادرات	٣٨,٣

الحماية الاجتماعية

تستهدف موازنة العام المالي القادم ضمان استمرارية برامج الحماية الاجتماعية الحالية وتطويرها ورفع كفاءتها وضمان شموليتها (ومنها برامج دعم الغذاء والتغذية المدرسية ودعم دخول الأفراد) مما يساهم في تحقيق التنمية البشرية ويضمن تحقيق المساواة وكفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي. بعض المخصصات تشمل ما يلي:



حزمة اجراءات الحماية الاجتماعية المقترحة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠		
القيمة (مليار جنيه)	% إلى الناتج	
٣٤,٠	٠,٥%	زيادة الاجور والرواتب وتمويل الترقيات كما يلي:
٨,٠	٠,١%	تقرير علاوة دورية للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي في ٢٠٢٠/٦/٣٠.
١٥,٠	٠,٢%	تقرير علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٢٪ من المرتب الأساسي في ٢٠٢٠/٦/٣٠.
١,٥	٠,٠٢%	تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية في يوليو.
٠,٥	٠,٠١%	استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثاني الابتدائي (حافز تطوير التعليم قبل الجامعي).
٠,٥	٠,٠١%	استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة).
٠,٥	٠,٠١%	تمويل بعض مبادرات وزارة الصحة لزيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحي.
٢,٦	٠,٠٣%	تحسين الأوضاع المالية لأعضاء المهن الطبية من خلال رفع بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥٪ ورفع مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه إلى ٢٢٠٠ جنيه.
٥,٤	٠,٠٧%	حتميات أخرى.

% الى الناتج

القيمة
(مليار جنيه)

البند

٧,٠٧%

٥

زيادة حد الإعفاء الضريبي من ١٥ ألف جنيه سنوياً إلى ٢٤ ألف سنوياً وإستحداث شريحة ضريبية منخفضة بقيمة ٢,٥% لأصحاب الدخل الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً.



٥,٠%

٣١

زيادة المعاشات المدنية والعسكرية (متوقع اقرار زيادة ١٤%).



٣,٠%

١٩

زيادة مخصصات برنامج تكافل وكرامة بموازنة العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.



٨,٠%

٥,٧

المخصصات المالية المتاحة لدعم الإسكان الاجتماعي*



١,٠%

٠,٨

إستكمال صرف تعويضات أهالي شمال سيناء وورثة أهالي النوبة.



١,٠%

١,٠

سداد مستحقات شركات المياه والإنارة لدور العبادة .



٥,٠%

٣,٥

توفير مخصصات تغطي تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية .



٦,٠%

٤,٢

التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل (يتضمن ٨٦٥ مليون جنيه مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي ومبلغ ٣٣٢٨ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية).



١,٠%

٧,٠

زيادة مخصصات تكلفة العلاج على نفقة الدولة..



٩,٠%

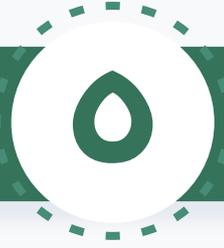
٦,٠

العبء المالي لزيادة الأجر التأميني للعاملين (التكلفة التي تتحملها الخزانة للعاملين بالدولة).

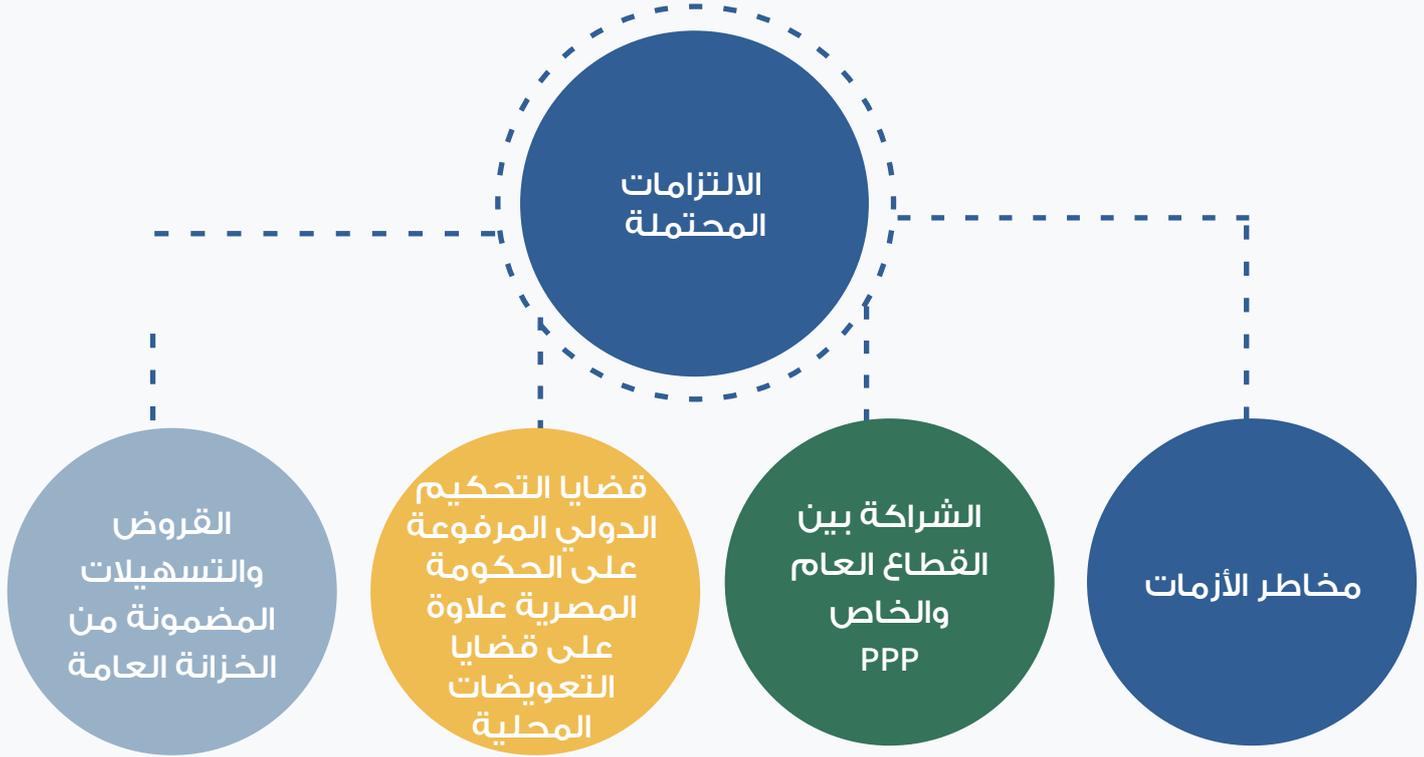


الالتزامات المحتملة بموازنة

٢٠٢١/٢٠٢٠



تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة في حال وقوع او عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.



• الدين العام ومصادر التمويل

تستهدف موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه في مسار نزولي، وصولاً إلى نحو ٨٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٠٨٪ من الناتج في يونيو ٢٠١٧. كما تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر تمويل الإحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإحتياجات التمويلية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٩٨٧,٧ مليار جنيه، منها ٩٢١,٧ مليار جنيه تمويل محلي والباقي تمويل خارجي.

• أما على جانب الإلتزامات المحتملة (الضمانات والإلتزامات المالية) ما يلي:

- تبلغ التقديرات المبدئية لإجمالي الديون المضمونة المصدرة من قبل الخزانة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ نحو ٢٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتمثل الضمانات المحلية نحو ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- يتركز اصدار الضمانات لقطاعي الطاقة والنقل. وقد بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٧٦٪ من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام

٦

التركيز على إصلاح ورفع كفاءة
الهيكل المالية للهيئات الاقتصادية
وقطاع الأعمال العام.

اجراء تعديلات على قانون شركات
قطاع الأعمال العام .

إستهداف تحصيل ١٠ مليار جنيه أرباح
من بنوك القطاع العام ونحو ٧ مليار
جنيه من صافي أرباح شركات قطاع
الأعمال العام.

استهداف تحويل نحو ٢٢ مليار جنيه
فوائض من الهيئات الاقتصادية
للخزانة العامة بدون فائض قناة
السويس المحول للخزانة.

المضي قدماً ببرنامج الطروحات
العامة IPO.







جمهورية مصر العربية

